الفصل الأول

القدس وثقافة مقاومة عبر التاريخ

عصام الغريب محمد

تعتبر مدينة القدس من أشهر المدن، ليس على المستوى العربي فحسب، بل على المستوى الكوني أيضًا؛ وذلك لاعتبارات عديدة، فعلى المستوى القطري تعتبر أهم مدن فلسطين، قاطبة، وقد حباها الله بموقعها الإستراتيجي المحصن ـ فمن يملك القدس، يملك فلسطين ـ هذا الموقع المقاوم، والمحصَّن، بطبيعته، والذي ترك أثره، حتى على أهلها، الذين جبلوا على ثقافة المقاومة، منذ فجر تاريخ إنشائها، وحتى وقتنا المعاصر، فمدينة القدس واجهت الكثير من التحديات منذ العصور القديمة، ونشأة الحضارات، والتي اعتُبر مدينة القدس ذات بعد إستراتيجي وجغرافي مهم لها، وحتى الفتح الإسلامي للمدينة، ومواجهة الغزو الصليبي، ثم قدوم العثمانيين إليها، وأخيرًا مواجهتها لخطر المطامع الصهيونية، والانتداب البريطاني، والذي انتهى بقيام الكيان الصهيوني، وخلال هذه الفترة العصيبة، لعبت القدس الدور الرئيسي في المقاومة، والذي، دائمًا، ما كانت تبدأ عندها شرارة أي مظاهرة، أو حركة مقاومة، على اختلاف صورها، ولن نكون مبالغين إذا ما قلنا إن القدس كانت المحرك الرئيسي لبث ثقافة المقاومة في أنحاء العروبة، بل لفت أنظار العالم العربي، والإسلامي لما تتعرض له فلسطين، ككل، من مخاطر. وكما يقول المفكر الكبير، المستشار طارق البشري: «ليست القدس مدينة في وطن، هو فلسطين، ولكن فلسطين، وطن في مدينة، هي القدس.. القدس لا يمكن أن تستحيل إلى أنها محض موقع، وعاصمة، فهي ليست برلين، يمكن أن تحل محلها بون في الضمير الألماني، وهي ليست إستانبول يمكن أن تحل محلها أنقرة في الضمير التركي، ولكنها القدس، بغير بديل».

جغرافية المدينة ونشأتها

سكن القدس اليبوسيون ـ أقدم سكانها ـ وأطلق عليها يبوس، نسبة إلى اليبوس، أحد أولاد كنعان، ويرجع

تاريخ وجودهم في المدينة المقدسة إلى حوالي ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد. واليبوسيون بطن من بطون العرب الأوائل، نشأوا في الجزيرة العربية، ثم نزحوا عنها مع القبائل الكنعانية، ومن ملوكهم مِلكي صادق، وكان أول من خطط لبناء مدينة يبوس (القدس)، ثم قام بتحصينها. واختيار اليبوسيين هذا الموقع (القدس) اختيارًا موفقًا، فهو موقع استراتيجي منيع، حصين، طبيعيًّا، لا يغري أحدًا بالذهاب إليه، أو الإغارة عليه، فهو على ربوة مثلثة الشكل (أي تل مرتفع)، يتراوح ارتفاعها بين ٢١٣٠ ـ ٢٤٦٩ قدمًا، ويحيط بهذه الهضبة الربوة من جميع أطرافها أودية عميقة، وادي قدرون في الشرق، ووادي هنَّم في الغرب، ويلتقي الواديان عند الطرف الجنوبي، تاركين الجهة الشمالية بغير حماية طبيعية[١].

لكن هذه النواة تغيرت مع الزمن، وحلَّت محلها نواة رئيسية، تقوم على تلال أخرى، مثل مرتفع بيت الزيتون (بزيتا) في الشمال الشرقي للمدينة، بين باب الساهرة، وباب حطة، ومرتفع ساحة الحرم (مدريا) في الشرق، ومرتفع صهيون في الجنوب الغربي، وهي المرتفعات التي تقع داخل السور، فيما يعرف اليوم بالقدس القديمة، وتمتد القدس، الآن، بين كتلتي جبال نابلس في الشمال وجبال الخليل في الجنوب، وتقع إلى الشرق من البحر المتوسط، وتبعد عنه ٥٢كم، وتبعد عن البحر الميت ٢٢كم، وترتفع عن سطح البحر حوالي ٧٧٥م، ونحو ١١٥٠م عن سطح البحر الميت، وهذا الموقع الجغرافي، والمكانة المقدسة للمدينة أسهما في جعل القدس المدينة المركزية في فلسطين[٢].

كانت القدس، لمكانتها، موضع أطماع الغزاة، فقد تناوب على غزوها وحكمها في «العهد القديم» العبرانيون، والفارسيون، والسلوقيون، والرومانيون، ثم الصليبيون، والعثمانيون، في العصور الوسطى، أما في العهد الحديث، فكان البريطانيون، كلهم رحلوا، وبقيت القدس صامدة في وجه الغزاة، وسيأتي الدور ليرحل الصهاينة، وتبقى القدس مشرقة بوجهها العربي.

القدس في العصور القديمة

خضعت يبوس (القدس) لفراعنة مصر في عهد تحتمس الثالث (١٤٧٩ ق.م)، وأقام عليها حاكمًا من مصر، وكانت القدس في عهد إخناتون (١٣٧٥ ق.م) من ممتلكات مصر المهمة، وكان قصد مصر في احتلالها حماية طريق التجارة. وكانت القدس على عهدهم مليئة بالغابات الكثيفة، التي كان المصريون يأخذون منها الأخشاب، والحطب اللازم لصناعاتهم[٣].

وقد احتدم الصراع حول مدينة القدس منذ القدم لأسباب متعددة: دينية، وسياسية، وتاريخية، وإثنية، وقد ابتدأت أولى مراحل الصراع عندما دخل يوشع بن نون إلى فلسطين، يقود أتباع موسى، واستمر صراعهم مع اليبوسيين، والكنعانيين، ١٤٠ عامًا، إلى أن تمكن النبي داود من السيطرة عليها، وإقامة مملكته فيها عام ١٠٤٦ ق.م، واستمرت مملكة داود، وابنه سليمان، قرابة السبعين عامًا[٤].

وبعد موت سليمان (٩٧٥ ق.م) تولى ابنه رحبعام، واقتتل مع أخيه يربعام، فانقسمت المملكة إلى شطرين، يهوذا، وعاصمتها أورشليم، وإسرائيل، وعاصمتها شكيم (نابلس)، وظلت أورشليم أربعة قرون يحكمها اليهود، فلم تسلم خلال هذه الفترة من ثورة، أو مؤامرة، أو قتال، أو شغب، ثم غزاها الآشوريون على أيدي سرجون، ملك

آشور، الذي أجرى أعمال التخريب والدمار في القدس، ثم تبعهم البابليون، حيث غزاها نبوخذ نصر، وسبى من فيها، وأرسلهم إلى بابل، ودمر الهيكل[٥].

وفي سنة ٥٣٨ ق. م، دخلت المدينة تحت سيادة الفرس، في عهد ملكهم كورش، والذي سمح لليهود بالعودة إلى أورشليم، وتجديد الهيكل، ثم دخلت المدينة، بعد ذلك، تحت السيادة اليونانية، عندما استطاع الإسكندر الأكبر احتلال المدينة، ودخلها دون سفك دماء، واستقبله سكانها بالرضا والارتياح، وبعد موت الإسكندر، وانقسام مملكته، دخلت القدس تحت سيطرة السلوقيين، وكثيرًا ما كانت تقوم الثورات في المدينة ضد ظلم المحتلين، وفرض الضرائب الباهظة، حتى نجح الرومان في احتلال المدينة، وأصبحت القدس تحت سيطرة الإمبراطورية الرومانية، وقد أصاب اليهود كثيرٌ من الذل والهوان على أيدي الرومان، خاصة على عهد تيطس، والقائد الروماني بومبي، واستمرت المدينة تحت حكم الدولة البيزنطية، بعد انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى شطرين، حتى الفتح الإسلامي لها[٦].

القدس في العصر الإسلامي

دب الضعف في مملكة هرقل الروم، فلم يستطع مقاومة المسلمين الذي جاءوا ففتحوا البلاد منه، وفتح المسلمون المدينة، في السنة الخامسة عشرة للهجرة، ٦٣٦م، وبدأت المدينة صفحة جديدة لا مثيل لها، وهكذا دخلت القدس كسائر مدن بلاد الشام في نطاق الخلافة الإسلامية الرشيدة، ثم الدولة الأموية، التي بني في عهدها المسجدان: الصخرة والأقصى، وهما من أعظم آثار بني أمية في فلسطين، ثم جاءت الدولة العباسية[٧].

استمرت القدس تحت حكم الدولة العباسية حتى سنة ٨٣٣م، وفي مدة خلافتها تمتعت المدينة باستقرار كبير، حتى أن سفراء الدول كانوا يأتون إليها من مختلف أنحاء العالم، ويوزعون الإحسان على المحتاجين، وينعمون فيها بالراحة. وفي سنة ٨٣٣م، دخلت المدينة تحت حكم بني طولون حكام مصر من طرف الدولة العباسية، وبقيت تحت حكمهم إلى سنة ٩٠٥، حيث قامت مكانها الدولة الفاطمية، فدخلت القدس تحت حكمها، وفي مدة حكم هذه الدولة أتت الجيوش الصليبية، وحاصرت القدس، حيث غشيتها الحملات الصليبية من ١٠٦٩ ـ ١٢٩١م[٨].

بعد احتلال الصليبيين القدس، في حرب خاضوها ظلمًا تحت اسم الصليب، وأعطوها رموزًا دينية زائفة، تعطل دور القدس الشريف الإيماني والإنساني، إلا أنه، منذ ذلك الوقت، بدأت حركة المقاومة لاسترداد المدينة، وإعادتها مرة أخرى للسيطرة العربية الإسلامية، حتى جاء صلاح الدين الأيوبي محررًا للمدينة في سنة ١١٨٧م، بعد نجاحه في هزيمة الصليبيين في موقعة حطين[٩].

لعبت القدس، بعد قليل، دورًا كبيرًا في مقاومة الخطر المغولي، وكأن القدر قد كتب على هذه المدينة أن تلعب ذلك الدور المقاوِم، عبر التاريخ، حتى تزداد مكانتها رسوخًا داخل وجدان كل عربي، ومسلم، حيث أسهمت المدينة، وأهلها، في دفع هذا الخطر عن العالم الإسلامي، في موقعة عين جالوت (١٢٦٠م)، ثم استقرت المدينة بعد ذلك في أيدي سلاطين المماليك، حتى قدوم العثمانيين إليها.

القدس تحت الحكم العثماني

نجح العثمانيون في دخول القدس سنة ١٥١٦م، حيث ظلت في إطار الدولة العثمانية، لمدة أربعة قرون متصلة،

حتى صبيحة يوم ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٧م، حين دخلها البريطانيون، إبان الحرب العالمية الأولى، بقواتهم العسكرية، تحت قيادة اللنبي.

خضعت القدس ـ كسائر المدن والولايات ـ للتنظيمات الإدارية والقوانين العثمانية، إلا أنه لم يخل وقت إلا وكان أهل القدس يقاومون، ويثورون كلما أحسوا، أو تعرضوا للظلم، والاضطهاد من جانب الدولة العثمانية ذاتها، وولاتها عليها.

فعلى سبيل المثال، في عام ١٧٠٢م، قام شعب القدس بثورة ضد الضرائب القاسية التى فرضها جورجى محمد باشا حاكم المدينة، وقادهم محمد بن مصطفى الحسيني في هجوم على القلعة، وقام الثوار بالإفراج عن جميع السجناء، وأجبروا الباشا على الفرار، وأصبح الحسيني حاكماً بدلاً منه، ولم يستطع الأتراك السيطرة على المدينة مرة أخرى إلا بعد عامين، وفي النهاية هاجم جورجي محمد، وكان قد أصبح والي دمشق، القدس، بواسطة ألفين من الإنكشارية، ولم يتمكن الأتراك من احتلال القدس بسهولة، فقد حدثت معارك ضارية يائسة، استمرت عدة ساعات، وبشكل متزايد أصبح الولاة الأتراك قليلي الحيلة، ولم يكن بإمكانهم حتى جباية الضرائب من الأهالي المتمردين، فكان على والي دمشق الحضور كل عام، ومعه جنده، لإجبار الناس على دفع الضرائب، ورغم ذلك لم يكن النجاح حليفهم دائماً[١٠].

نتيجة لضعف الولاة، قامت العائلات المقدسية الأساسية بملء الفراغ، وبشكل متزايد، أخذت عائلات الحسيني، والخالدي، وأبو اللطيف، تشارك في شؤون إدارة المدينة، وكان هؤلاء غالبًا حلقة الاتصال بين الأهالي، والقوة الحاكمة، وذلك لحرصهم، منذ ثورة ١٧٠٣م، على الإبقاء على العلاقات الطيبة مع ذوي النفوذ في دمشق، وإستانبول، وكمكافأة لهم، منحتهم السلطات الحاكمة ملكية مساحات كبيرة من الأراضي، ومناصب مهمة.

وخلال القرن الثامن عشر، كان منصب المفتي يشغله أفراد من عائلة أبي اللطيف، بينما كان يشغل منصب رئاسة المحكمة الشرعية أفراد من عائلة الحسيني، كما احتل أفراد من عائلة الخالدي، لأجيال عديدة، مناصب نواب القاضي، ورؤساء المكتبة في المحكمة الشرعية، وحظي موسى الخالدي ١٧٦٧م ـ ١٨٣٢م، وهو عالم شريعة إسلامية مرموق، باحترام كبير في إستانبول وأصبح قاضي الأناضول، وكان ذلك أحد أعلى ثلاثة مراكز قضائية في الإمبراطورية العثمانية[١١].

مع بداية القرن التاسع عشر، الذي بدأ بداية سيئة في القدس، حيث كانت المدينة تعاني من الفقر والتوتر، والنظام العثماني ما تزال تسوده الفوضى، بحيث كان الناس يعانون من سوء الحكم، وأصبح والي صيدا، هو حاكم القدس الفعلي، خلال السنوات الأولى، من القرن التاسع عشر، رغم أنها كانت رسميًّا تتبع متصرفية دمشق، وذلك على الرغم من أن المدينة كانت خارجة، للتو، من نجاح كبير، بتصديها للحملة النابليونية على الشام، حيث ادعى نابليون في خطاب وجهه من رام الله، إلى اليهود، والمسيحيين، والمسلمين، كي يتخلصوا من أسر العثمانيين، ويقبلوا حرية الثورة الفرنسية، غير أن الأهالي لم يؤثر فيهم «وعد الحرية»، إذ كانوا يعلمون بأن المعنى الحقيقي لها هو الخضوع لتلك القوة الغربية، ومن ثم ساد الذعر، والغضب في القدس، فهاجم المسلمون كنيسة المخلص، وأخذوا بعضًا من الفرنسيسكان عملاء الفرنسيين رهائن، غير أن السلطان العثماني أصر على توفير الحماية لكنائسهم، وممتلكاتهم، طالما

كانوا يدفعون الجزية، في حين وجه الشيخ موسى الخالدي، قاضي الأناضول المقدسي المولد، نداءه إلى أهل فلسطين، مطالبًا إياهم بالدفاع عن بلدهم في مواجهة الفرنسيين، وتم تجنيد كل شبان القدس العرب، ذوي المقدرة الجسمانية في جيش العثمانيين، بواسطة والي دمشق، وأصاب الطاعون جيش نابليون، غير أنه استمر في مسيرته نحو عكا، حيث تم صده على النحو المعروف[١٢].

مع تولي محمد علي حكم مصر، في سنة ١٨٠٥م، وفي إطار سعيه لتأسيس مشروعه التحديثي الوطني النهضوي لمصر، على حساب الدولة العثمانية الضعيفة، في مصر والشام، أعلن تمرده على سلطة الباب العالي في إستانبول، في عهد السلطان محمود الثاني، وأرسل ولده إبراهيم باشا قائدًا على رأس الجيش المصري لقتال قوات السلطان محمود الثاني في بر الشام، فاحتل إبراهيم باشا القدس (١٨٣١م)، وسائر أعمال فلسطين، كما احتل سوريا، حتى وصل إلى كوتاهيه بالأناضول، وتم الصلح، في ٢٥ أبريل/ نيسان سنة ١٨٣١م، واتفق الطرفان على أن تكون البلاد الواقعة بين أضنة وغزة ولاية تابعة للحكم المصري، وهكذا دخلت القدس ضمن النطاق السياسي للدولة المصرية إبان حكم محمد علي باشا، ولم يمض على الحكم المصري بضعة أشهر حتى قامت ثورة في فلسطين، كان مركزها القدس تحت الحكم المصري، ويرجع البعض أسباب الثورة إلى أسباب مختلفة، سواءً النظر إلى الجيش المصري بأنه محتل! أو للإجراءات الصارمة التي تمت بجمع السلاح من الأهالي، وفرض التجنيد، واستمرت ثورة أهل القدس ضد الحكم المصري طوال السنوات العشر التالية، تعلو حينًا، وتخبو أحيانًا، حتى انسحب الجيش المصري من القدس بعد تدهور الأوضاع[١٣].

لكن من الملاحظ أنه بعد خروج القدس من نطاق الحكم المصري نشط اليهود من أجل كسب امتيازات جديدة في القدس، على وجه الخصوص، وبدأ الصهيونيون في معاودة تحقيق أهدافهم في المدينة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن القوانين العثمانية كانت تنص، بصراحة ووضوح، على منع بيع الأراضي، والعقارات في القدس، وضواحيها لليهود؛ ولذا فقد مارست بريطانيا ضغطا شديدًا على الدولة العثمانية لتعديل تلك القوانين بحيث تصبح القدس مفتوحة لليهود، يحق لهم استملاك الأراضي، والعقارات فيها.

نتيجة لتدخل بريطانيا تمكن موسى مونتيفيوري، في عام ١٨٥٥م، من الحصول على فرمان من السلطان عبد المجيد، تسنى له بموجبه شراء أول قطعة أرض في القدس، خارج سور المدينة القديمة، وبدلًا من أن يقيم عليها مستشفى كما ورد في الفرمان، أقام عليها أول حي سكني يهودي، عرف فيما بعد باسمه «حي مونتيفيوري»[١٤].

مع ازدياد ضعف الدولة العثمانية، في نهايات القرن التاسع عشر، ونمو النشاط الصهيوني، بدأت فلسطين، ومدينة القدس على وجه الخصوص، تعاني من الخطر الصهيوني، حيث تراخت قبضة الدولة على زمام الأمور، مما أدى إلى سعي اليهود إلى تهويد مدينة القدس، وتركزت هجراتهم إليها، لاعتقادهم بأهميتها الدينية بالنسبة لهم، فعقب المذابح الروسية لليهود، عامي ١٨٨١م ـ ١٨٨٢م، هاجر عدد من اليهود إلى فلسطين، واستقروا بصفة خاصة في طبرية، والقدس، وصفد[١٥].

نتيجة لذلك بدأ يسود شعورٌ بالاستياء بين أهالي القدس، العرب، من الوجود التركي، كما سيطر عليهم شعور بتهديد المستوطنين الصهاينة لهم، وفي عام ١٨٩١م، أرسل عدد من أهل القدس المرموقين التماسًا إلى إستانبول، طلبوا فيه من الحكومة العثمانية منع أي هجرة إضافية لليهود، وأيضًا منع بيع الأراضي للصهاينة[١٦].

والحقيقة أن هذه الالتماسات، والاعتراضات من جانب أهل القدس لم تكن تلقى الاهتمام الكافي من السلطات العثمانية، غير أننا لا يمكن أن نغفل، في الوقت نفسه، الدور الواضح الذي قام به السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في مواجهته للحركة الصهيونية، وإغراءات زعمائها، خاصة هرتسل، من أجل جعل فلسطين، وطنًا قوميًّا لليهود، حتى نجحت حركة «تركيا الفتاة» في انقلابها ضد السلطان عبد الحميد الثاني، في سنة ١٩٠٨م، ما جعل الصهيونيون يعاودون نشاطهم بصورة مكثفة، وعانت مدينة القدس من هذا النشاط، أكثر مما عانت منه أي مدينة فلسطينية أخرى، حتى بدأت الحرب العالمية الأولى، وخرجت فلسطين من تحت السيطرة العثمانية، بدخول الجنرال اللنبي مدينة القدس في ٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٧م، لتبدأ مدينة القدس طورًا جديدًا في طريق المقاومة، مقاومة طمس هويتها من قبل الصهاينة، ومقاومة الاستعمار البريطاني.

القدس ومقاومتها للخطر الصهيوني تحت الانتداب البريطاني

قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين، عام ١٩١٧م، لم تكن هناك سوى قدس واحدة، هي تلك التي تحيط بها أسوار سليمان القانوني، التي بناها السلطان الكبير، في منتصف القرن العاشر الهجري، إضافة إلى مجموعة من الأحياء، أقامها العثمانيون خارج سور القدس في الشمال، والشرق، والجنوب، مثل حي الشيخ جرَّاح في الشرق، وحي المسعودية في الشمال. وفي أثناء الاحتلال البريطاني، تلاعب المندوبون الساميون بالحدود البلدية للمدينة، فركز رسمهم لحدود بلدية القدس على التوسع جهة الغرب عدة كيلو مترات، حيث الكثافة السكانية لليهود أعلى، أما في الجنوب والشرق، حيث الأهالي العرب، فلم يتجاوز الامتداد بضع مئات من الأمتار، فمنعت قرى عربية كبيرة من الدخول ضمن الحدود البلدية للقدس، وهي قرى الطور، ودير ياسين، وسلوان، والعيسوية، والمالحة، وبيت صفافا، وشعفاط، ولفتا، وعين كارم، هنا ظهرت القدس كمدن عدة، لا كمدينة مسلمة واحدة، كما هو المعتاد.

على أي حال، فإن القدس، بقديمها، وجديدها، شرقها وغربها، مدينة عربية إسلامية. فاليهود، حينما وسعوها، لم يأتوا بأرضٍ من عندهم، وإنما اقتطعوا التوسع من مناطق أخرى في فلسطين المحتلة[١٧].

مع اتضاح حقيقة الموقف، وخاصة بعد تأكد الحركة الوطنية الفلسطينية من حقيقة «وعد بلفور»، وما يخطط له الصهيونيون، من جعل فلسطين «وطن قومي» لهم، يكون لمدينة القدس وضع خاص في هذا المخطط، جاء أول مؤتمر وطني فلسطيني في القدس في مارس/ آذار ١٩١٩م، عقده زعماء الحركة الوطنية، لتكون القدس هي المحطة الأولى التي تبدأ من عندها حركة المقاومة، وإن أخذت في ذلك الوقت الشكل السياسي وطابع المظاهرات.

مع بداية إقرار «صك الانتداب» في سنة ١٩٢٢م، لم تفد المحاولات الصهيونية، بالاشتراك مع حكومة الانتداب، في أن تفقد القدس، وفلسطين طابعهما العربي، فنحن إذا أخذنا السنوات الخمس الأولى من عهد الانتداب برئاسة المندوب السامي البريطاني الأول، السير هربرت صموئيل، وهو يهودي، ومن أقطاب الحركة الصهيونية، على سبيل المثال، نجد أن فلسطين قد دخلها، في تلك الحقبة القصيرة، ٥٠,٠٠٠ يهودي، اختار معظمهم الإقامة في منطقة القدس، كذلك لجأت الإدارة البريطانية إلى كافة وسائل العنف والعسف، وإجراءات الضغط الاقتصادية، حتى قيض لليهود زيادة ممتلكاتهم في فلسطين بحوالي ٧٪ من مجموع أراضيها، معظمها في منطقة القدس، ومنذئذٍ استمرت السياسة البريطانية الرسمية زحفها لتهويد فلسطين، وإعطاء منطقة القدس طابعًا غير عربي، ومع ذلك فلم

تنجح هذه السياسة البريطانية الرسمية في تجميد حركة المقاومة العربية، التي اتخذت مركزها الرئيسي في القدس، كما فشلت في أن تفرض حلًا للمشكلة الفلسطينية، التي استشرت، خلال ثلاثين عامًا من الإدارة البريطانية[١٨].

لعبت القدس دورًا مؤثرًا في المقاومة، وإيقاظ الحركة الوطنية من سباتها، في سنة ١٩٢٨م، عندما هُددت الأماكن الإسلامية المقدسة من قبل اليهود، بادعاء ملكيتهم لحائط البراق، وزادت وتيرة الصدام بين اليهود والعرب في القدس صيف ١٩٢٩م، ومن أجل استثمار هذه الأحداث في لفت نظر العالم الإسلامي والعربي، لما تتعرض له فلسطين عامة، والقدس على وجه الخصوص، دعا الحاج أمين الحسيني، مفتي فلسطين، إلى عقد مؤتمر إسلامي بالقدس، في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣١م، حيث وفد إلى هذا المؤتمر زعماء ووجهاء العالم الإسلامي من مختلف الأقطار[١٩].

كان الحاج أمين الحسيني قد عين مفتيًا للقدس من قبل هربرت صموئيل، وكان قد قام بدور في أعمال الثورة عام ١٩٢٠م، وربما هدف إلى تحييد الحسيني بوضعه شريكًا معه في الحكم، وفي العام التالي، تم تعيين الحسيني رئيسًا للمجلس الإسلامي الأعلى، وكانت تلك هيئة جديدة لرعاية جميع المؤسسات الإسلامية في فلسطين، وبدأ برنامجًا للبناء والتجديد للمسجد الأقصى، موَّله عن طريق حملة دعائية واسعة المدى[٢٠].

مع استمرار تدهور الأوضاع، واندلاع المظاهرات، بصورة مستمرة، خاصة في مدينة القدس، حتى توفي في إحداها موسى كاظم الحسيني، زعيم الحركة الوطنية، في مارس/ آذار ١٩٣٤م، بالإضافة إلى حركة عز الدين القسام المسلحة في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٥، والتي كان لها صدى كبير بين الفلسطينيين، بدأ الفلسطينيون يدركون حقيقة المؤامرة الاستعمارية، التي تقودها بريطانيا، بالتعاون مع الصهيونيين، فكان إضراب الشعب الفلسطيني في أبريل/ نيسان ١٩٣٦م.

نتيجة للضغط الشعبي المتواصل، اجتمع قادة الأحزاب العربية في القدس (٢٥ أبريل/ نيسان ١٩٣٦م)، وقرروا تشكيل «اللجنة العربية العليا»، للإشراف على الحركات الوطنية، واتخذت اللجنة قرارًا بالاستمرار في الإضراب العام، إلى أن تبدل الحكومة البريطانية من سياستها، تبديلًا أساسيًا، تظهر بوادره في وقف الهجرة، منع انتقال الأراضي العربية لليهود، وتشكيل حكومة وطنية، تكون مسؤولة أمام مجلس نيابي، ورحب الشعب العربي في فلسطين بتكوين اللجنة، وعمت المظاهرات المدن الكبرى، وشمل الإضراب جميع مرافق الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، فأغلقت المخازن، والمقاهي، والملاهي.

سرعان ما تحول الإضراب إلى ثورة شعبية مسلحة في سائر أنحاء فلسطين، وخاصة طولكرم، ونابلس، ويافا، وحيفا، وجنين، وقام الثوار بالضغط على بعض القرى التي لم تقدم للثورة ما تحتاجه من المال، والرجال، كما عمت الثورة والتمرد أنحاء القدس[٢١].

تدخل ملوك وأمراء العرب، بضغط من الاستعمار، من أجل تهدئة الثورة، حيث تقرر تشكيل «لجنة بيل» الملكية البريطانية، لإيجاد حل للوضع في فلسطين! ورغم ذلك فلم تكن الأحوال هادئة خلال النصف الأول من عام ١٩٣٧، بل كانت مضطربة، إلى حد ما، في القدس فقد أخذت شكل اعتداءات فردية، أو اعتداءات محدودة متبادلة، بين العرب واليهود، فقد شهدت القدس خلال شهر مارس/ آذار من عام ١٩٣٧م انفجارين خطيرين، كما وقعت خلال تلك الفترة أحداث فردية من العرب ضد البريطانيين، مثل محاولة اغتيال مدير الأمن العام البريطاني[٢٢].

مع اندلاع العنف، حاول البريطانيون إيجاد حل للقضية الفلسطينية، فأوصت «لجنة بيل» في صيف عام ١٩٣٧م بتقسيم البلاد، وبإنشاء دولة يهودية في الجليل والسهل الساحلي، بينما تبقى بقية الأراضي بما فيها النقب ملكًا للعرب. كما قرر أعضاء اللجنة أن تشكل بلدية القدس كيانًا منفصلًا، يخضع للسلطة الدائمة للانتداب البريطاني، ومنذ ذلك الحين، اهتمت كل الخطط التي فكر فيها المجتمع الدولي لحل مشكلة فلسطين بإبقاء القدس خارج نطاق الصراع، للتأكد من بقاء الأماكن المقدسة، التي هي وديعة حضارية مقدسة، وفقًا لتعبير أعضاء اللجنة، في متناول الجميع. وبعد جدل كثير، قدم الصهاينة خطتهم الخاصة للتقسيم، واقترحت الخطة الصهيونية تقسيم القدس، بحيث يستأثر اليهود بضواحي غرب القدس الجديدة، بينما تبقى القدس الشرقية، والبلدة القديمة تحت سلطة الانتداب البريطاني[٢٣].

رفض العرب خطة التقسيم، واندلعت الثورة مرة أخرى، وتمكن العرب من الإمساك بزمام الأمور في المدينة لفترة وجيزة عام ١٩٣٨م، وخلال تلك الأزمة، استمرت القيادة الصهيونية في الحث على سياسة ضبط النفس، إلا أن العصابات الصهيونية المسلحة قامت بهجمات بالمتفجرات، وأخرى إرهابية، قتل أثناءها ثمانية وأربعون عربيًا، وخلال الثورة فقدت القدس مكانتها، كمركز قائد لمقاومة الصهيونية، فقد تم خروج المفتي، ونفي أعضاء «اللجنة العربية العليا»، بواسطة السلطات البريطانية، إلى خارج فلسطين[٢٤].

حاولت بريطانيا تهدئة الأمور، مرة أخرى، بإرسال «لجنة وودهيد» الفنية، للبحث في إمكانية تنفيذ حل التقسيم، وفور وصول اللجنة إلى القدس، في ٢٧/ ٤/ ١٩٣٨م، نشرت بلاغًا، أعلنت فيه «أن الأشخاص الذين يؤدون الحضور أمامنا، يملكون مطلق الحرية في أداء شهادتهم، بصورة علنية، أو سرية»، وعقدت اللجنة، في مدينة القدس، خمسًا وخمسين جلسة، لسماع الشهادات التي كانت جميعها سرية، باستثناء جلستين كانتا علنيتين، ولم يتقدم أي شاهد عربي لتأدية الشهادة أمام هذه اللجنة[٢٥].

سارت الأمور هادئة في مدينة القدس في فترة الحرب العالمية الثانية، ومع انتهائها، ونشأة «جامعة الدول العربية»، بدأت القضية الفلسطينية تدخل في أخطر مراحلها، وبدا أن أي تسوية سوف تتم، سيكون التدويل هو مصير القدس في هذه الفترة التاريخية.

لقد نشأت قضية تدويل مدينة القدس نتيجة للاعتبارات الضرورية التي أوحت بوجوب حمايتها من الاعتداء، وحفظ المؤسسات الدينية فيها من أن تكون مركزًا، أو تصبح هدفًا للأعمال العسكرية في النزاع بين العرب والصهيونية، وأن لا يؤدي تغيير الأوضاع بالنسبة لما كانت تسير إليه القضية الفلسطينية نحو التقسيم إلى تغيير في النظرة الإنسانية العامة، والروح العالمية الصحيحة التي نظر بها العالم إلى هذه المدينة المقدسة، وهي نفس الحالة التي درجت عليها القدس تحت الحماية العربية أحقابًا طويلة، فلا يؤدي الأمر إلى فرض سيادة إسرائيلية عليها تعبث بمقدسات، ومصالح العالمين الإسلامي والمسيحي.

كانت هذه هي الاعتبارات التي أوحت بالتدويل كحل لقضية القدس، وهي التي ربطت بين موضوع التدويل، وإنشاء نظام خاص به، وبين تقسيم فلسطين، في صلب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الصادر في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧م.

لقد عين قرار التقسيم حدود منطقة القدس المدولة هذه كالآتي:

١ـ بلدية القدس، وهي تشمل مدينة القدس بكاملها، وما فيها من الأحياء القديمة، والحديثة، عربية، ويهودية.

٢ـ القرى والمدن المحيطة بمدينة القدس، والتي تشكل معها منطقة واحدة، حددت بخريطة شملت: أبو ديس، والعزيرية، وعينطور، والعيسوية، وسلوان، وسور باهر، وأم شوبة، والشنعات، ولفتا، وموتسا، ودير ياسين، وعين كارم، والمليحة، وشرافات، وبيت صفافا، ورامات راحيل، وبيت لحم، وبيت ساحور، وبيت جالا. ولما كان الوضع الاقتصادي لهذه المنطقة المدوَّلة لا يسمح لها بالاستقلال بمواردها عن المنطقتين العربية واليهودية المجاورتين لها، فقد قضى القرار بربط هذه المناطق الثلاث في اتحاد اقتصادي واضح[٢٦].

قبل رحيل البريطانيين عن فلسطين في ١٥ مايو/ آيار ١٩٤٨م، هاجمت عصابات «الأرغون» يافا، وتسبب الرعب نتيجة مذبحة دير ياسين في هروب أهالي يافا جميعًا، وكانوا سبعين ألفًا، وهذه هي بداية نزوح الفلسطينيين من مواطنهم، وبحث بعض اللاجئين عن ملاذ في القدس، وفي ٢٦ أبريل/ نيسان بدأت الهاجاناه الهجوم على ضواحي الطبقة الوسطى المتسعة من القدس الغربية، وسارت عربات في شوارع المدينة، مرددة الإنذار التالي، بمكبرات الصوت: «ستلقون مصير أهل دير ياسين، إن أنتم لم تغادروا منازلكم»، وأخيرا أجبر الأهالي على ترك منازلهم، آخر مايو/ آيار، فلجأ الكثيرون منهم إلى المدينة القديمة، ووصل ممثلو الأمم المتحدة إلى القدس في أوائل مايو/ آيار لإقامة إدارة دولية للمدينة، غير أنه تم تجاهلهم من قبل البريطانيين، والأطراف المتحاربة، وفي ١٤ مايو/ آيار أقام بن جوريون احتفالًا في متحف تل أبيب لإعلان قيام دولة إسرائيل، وحين مغادرة القوات البريطانية النهائية، في اليوم التالي، كانت القوات اليهودية في وضع استعداد للهجوم على المدينة القديمة، إلا أن وصول الفيلق العربي، الذي أقام إدارة عسكرية في مدينة القدس القديمة المسورة، منع الهجوم اليهودي في آخر لحظة[٢٧].

حينما ترتبت الهدنة في يوليو/ تموز ١٩٤٨م عن طريق الأمم المتحدة، كانت القدس قد تم تقسيمها بين إسرائيل والأردن، وظلت المدينة منقسمة إلى شطرين، بطول الحائط الغربي، ثم وجود منطقة مشاع، عبارة عن حزام آمن، مكون من جزء مهدم مهجور، ثم غادر الألفان من يهود المدينة إلى القدس الغربية، التي أصبحت تحت سيطرة الإسرائيليين، الأمر الذي نجم عنه فقدان أهالي القدس الغربية العرب، وكانوا ثلاثين ألفًا، لمنازلهم، التي استولت عليها دولة إسرائيل، وتكدست المدينة القديمة باللاجئين من يافا، وحيفا، والضواحي، والقرى الواقعة حول القدس، ولم توافق أي من إسرائيل، أو الأردن على ترك منطقة القدس، كما رفضتا الالتفات إلى قرار الأمم المتحدة رقم ٣٠٣، الذي طالبهما بالجلاء عن القدس وضواحيها، لكي تصبح كيانًا كما كان مخططًا لها، وأعلنت القدس الشرقية والضفة الغربية أراضٍ أردنية[٢٨].

على العموم، يعتبر الفلسطينيون البلدة القديمة هي قلب مدينة القدس المحتلة، وهي ليست مجرد قطعة أرض من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، لكنها تعبير حي عن الميراث الثقافي العربي في المدينة، وتعتبر مركز النضال الوطني المقدسي.

القدس ومقاومة الاحتلال الصهيوني

مع قيام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨م على أرض فلسطين، واغتصابها لأجزاء كبيرة من مدينة القدس، إلى

جانب أراض فلسطينية أخرى، وإعلان الدولة العبرية القدس عاصمة لها، دخلت القدس مرحلة جديدة من الصراع الديني والسياسي، على حدٍّ سواء، بين العرب والمسلمين من جهة، والكيان الصهيوني وحلفائه الغربيين من جهة أخرى[٢٩].

كانت القدس الشرقية قد أصابتها الجراح الخطيرة عام ١٩٤٨، بالإضافة إلى تشجيع الملك عبد الله أهالي الخليل، الذين كانوا من مؤيدي الأردن على سكنى القدس، وفي تلك الأثناء كانت المدينة تعاني من مشكلة اللاجئين الضخمة، بالإضافة إلى الدمار الذي أصابها أثناء الحرب، وعمد الأردن، أيضًا، إلى نقل الدوائر الحكومية من القدس إلى عمان، وحينما تم اغتيال الملك عبد الله في مدخل المسجد الأقصى، في يوليو/ تموز ١٩٥١م، لم يعد هناك احتمال لتحسن علاقة المدينة بالحكومة الأردنية[٣٠].

ومضيًّا من إسرائيل في فرض العدوان بالأمر الواقع، فقد سعت في صيف عام ١٩٥٤ إلى أن يقدم السفراء الأجانب أوراق اعتمادهم بالقدس الإسرائيلية، وقدم السفير البريطاني الجديد أوراق اعتماده إلى بن تسفي رئيس دولة إسرائيل، حينذاك، في مدينة القدس، يوم ١٠/ ١١/ ١٩٥٤م، وبعده بيومين قدم سفير الولايات المتحدة الجديد، مستر لوسون، أوراق اعتماده في مدينة القدس، وبعد ذلك تقدمت إسرائيل بخطوة عدوانية جديدة، لم تحفل باستنكار مجلس الأمن، وهي إقامة العرض العسكري بمدينة القدس، في منتصف مايو/ آيار من كل عام، لمناسبة الاحتفال بما أسمته إسرائيل «عيد الاستقلال»[٣١].

شكلت حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧م نقطة تحول كبرى في هذا الصراع، بعدما استولت إسرائيل على البلدة القديمة، واحتلت الحرم القدسي الشريف، وأخذ الصراع يتمحور في مظهرين أساسيين: **الأول**: تزايد بناء المستوطنات اليهودية في الجزء الشرقي من القدس، مع مزيد من مصادرة الأراضي العربية فيها، **والثاني**: تزايد أعداد المهاجرين اليهود إليها، وتراجع نسبة الوجود العربي هناك[٣٢].

مع تولي حاييم هيرتزرج مهام الحاكم العسكري للقدس، مع عدد كبير من القوات، وضعت تحت قيادته، بدأت عملية الضم الفعلية للقدس الشرقية في خلال ثلاثة أسابيع من الاحتلال، على الرغم من انسحاب القوات العربية، فإن الجانب الإسرائيلي قام بقصف المدينة داخل وخارج الأسوار، مما أدى إلى مصرع ٣٦٠ من المدنيين، وتم تدمير المباني السكنية والتجارية، وإتلاف عدد كبير من المستشفيات، ونهبت المدارس، والفنادق، وتم الاستيلاء عليها، ودكت الجرافات الإسرائيلية حي المغاربة، المجاور للمسجد الأقصى، في أقل من أسبوع، وأجبرت الأهالي على الهجرة، وحولته إلى أرض فضاء، واسعة ممهدة، بحيث يصبح امتدادًا للحي اليهودي، وكرر الصهاينة أسلوبهم التقليدي في الاحتلال عن طريق تدمير منطقة اللطرون، القريبة من القدس، والقرى الفلسطينية: يالو، عمواس، وبين نوبة، في عام ١٩٦٧م، وإجبار أهلها على الهجرة، وتم ضمها إلى جزئي القدس، عن طريق إزالة السور الجديد، الذي قسم المدينة، وعن طريق إزالة بوابة ماندل، والتي كانت بمثابة نقطة عبور بين القدس الشرقية، والقدس الغربية، منذ عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٧م، وتم كذلك مد خطوط الأتوبيس من الجزء الغربي للمدينة، إلى الجزء الشرقي، وكذلك أنابيب المياه، وشبكات الهاتف، التي تم توحيدها، وأضيفت الأسماء العبرية إلى الشوارع، واللافتات في القدس الشرقية[٣٣].

تشير المصادر إلى أن ما بين ٤ آلاف إلى ٦,٥ آلاف فلسطيني طردوا من البلدة القديمة في ١٩٦٧م، من بينهم ١٣٥ عائلة فلسطينية كانت تعيش في حارة المغاربة بالكامل، كما نسف الجيش الإسرائيلي ١٤ بيتًا، بذريعة الانتقام من أعمال المقاومة، بالإضافة إلى ١٤ دارًا أخرى، بذريعة توسيع، وكشف امتداد (الحائط الغربي)، الذي يسمونه «حائط المبكى»، في خطة ممنهجة تهدف إلى تهويد القدس، تمامًا، ولكن بأساليب مختلفة، فقد تم إرساء الإطار القانوني، والإداري للسياسة الإسرائيلية في يومي ٢٧، ٢٨ يونيو/ حزيران ١٩٦٧م، أي بعد مرور ثلاثة أسابيع، تقريبًا، على قيام القوات الإسرائيلية بعبور خطوط الهدنة إلى القدس، ففي ٢٧ يونيو/ حزيران تمت إضافة فقرة إلى قانون الإدارة بالنظام الإسرائيلي، لسنة ١٩٤٨م، وتلك الفقرة تخول حكومة إسرائيل ضم القدس إلى «أرض إسرائيل»، كما تخول وزير الداخلية، صلاحية إعلان التوسع في حدود البلدية، وتطبيق السيادة القانونية، والإدارية، التي يسري مفعولها في إسرائيل، نفسها، على أقسام معينة من المناطق المحتلة، وفي اليوم التالي اتخذ وزير الداخلية الإسرائيلي مثل هذه الخطوة بالنسبة للقدس العربية، والمناطق المحيطة بها، مما أدى إلى دمجها تحت إدارة رئيس بلدية القدس الغربية، تيدي كوليك[٣٤].

حينما وجد العرب أنفسهم يجبرون على ترك المدينة، كان عليهم تنظيم دفاعهم الخاص، ورغم عدم استطاعتهم فعل شيء لمجابهة تلك الهجمات البنائية، فقد تمكنوا من انتزاع بعض التنازلات المهمة من سلطات الاحتلال، فمثلًا رفض عرب المدينة تغيير أحكامهم لتتوافق مع القوانين الإسرائيلية في أمور مثل الزواج، والطلاق، والأوقاف، ووضع المرأة، وأعلن العلماء في ٢٤ يوليو/ تموز عام ١٩٦٧ أنهم سيقومون بإحياء «المجلس الإسلامي الأعلى»، حيث إن الشرع يحظر تحكيم غير المسلمين في أمور المسلمين الدينية، وكان رد الحكومة الإسرائيلية هو فصل بعض المعارضين المسلمين، الأكثر تطرفًا! غير أنها، في النهاية، أجبرت على الاعتراف غير المعلن بالمجلس الإسلامي الأعلى. كما قاوم العرب، أيضًا، من أجل إذكاء حملة ضد فرض النظام التعليمي الإسرائيلي في القدس؛ لأنه لا يراعي تطلعات العرب القومية، أو لغتهم، أو تاريخهم، فمثلًا كانت تخصص ثلاثين ساعة سنويًا، لتدريس القرآن الكريم، في مقابل ١٥٦ ساعة لتدريس الإنجيل، والكتب الدينية اليهودية، وكان من الطبيعي ألا يقبل الطلبة الذين يتخرجون من المدارس الإسرائيلية في الجامعات العربية، وفي النهاية أجبرت الحكومة على تقديم التنازلات، والموافقة على منهج دراسي أردني مواز في المدينة. وتدريجيًا، اكتشفت الحكومة الإسرائيلية أن عرب القدس مستعصون لحمل الخضوع فقد بدأت حملة عصيان مدني، ودعوة إلى الإضراب في شهر أغسطس/ آب ١٩٦٧، ثم أغلقت جميع المحال، والمكاتب، والمطاعم لمدة يوم واحد (١٧/ ٨/ ١٩٦٧م)، وقام أعضاء «فتح» بإقامة خلايا لهم في المدينة، وبدأوا في شن عمليات المقاومة، وفي ٨ أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه، حاولت ثلاث من تلك الخلايا تفجير سينما صهيون، وفي ذكرى قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، الذي وافق يوم ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٦٨م، قتل انفجار سيارة مفخخة، في سوق محاني يهودا، اثني عشر شخصًا، وأصيب أربعة وخمسون، وحدثت، أيضًا، هجمات أخرى بالقنابل في فبراير/ شباط، ومارس/ آذار عام ١٩٦٩م، كانت إحداها في كافتيريا المكتبة القومية بالجامعة العبرية. وأصيب ستة وعشرون شخصًا في الحادث، ولحق المبنى دمار شامل، كما تعرضت القدس لهجمات المقاومة أكثر من أي مدينة أخرى، وكان من المحتم أن يؤدي ذلك إلى أعمال قمع إسرائيلية[٣٥].

منذ الأيام الأولى للاحتلال الإسرائيلي تميزت السياسة الإسرائيلية حول القدس عن سياستها تجاه باقي الأراضي

المحتلة، حين عمدت سلطات الاحتلال إلى ضم الجزء الشرقي من المدينة إلى الكيان الصهيوني، بالقرار الذي أصدرته الحكومة الإسرائيلية، في الثامن والعشرين من يونيه/ حزيران ١٩٦٧م، وقد أطلق على هذا القرار أمر القانون والنظام، رقم ١ لسنة ١٩٦٧م، جاء فيه أن مساحة «أرض إسرائيل» خاضعة لمرسوم قانون وإدارة الدولة الإسرائيلية، الصادر عن الكنيست، قبل ذلك بيوم واحد (٢٧/ ٦/ ١٩٦٧)، على شكل إضافة لقانون إسرائيل، اسمه مرسوم القانون والإدارة لسنة ١٩٤٨، وقد خول القرار الجديد الحكومة تطبيق ذلك القانون على أي مساحة من الأرض، ترى الحكومة ضمها إلى إسرائيل[٣٦].

من الجدير بالذكر، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعربت عن قلقها الشديد نتيجةً للحالة السائدة في القدس، نتيجة للتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة. تعتبر هيئة الأمم أن تلك التدابير غير صحيحة. وتطلب إلى إسرائيل إلغاء جميع التدابير التي صار اتخاذها، والامتناع فورًا من إتيان أي عمل مماثل، وقد جاء ذلك بقرارا الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ (خلال الدورة الاستثنائية الطارئة ـ٥)، الصادر بتاريخ ٤/ ٧/ ١٩٦٧، فيما يعتبر إدانة دولية، ورفض دولي، لعملية الضم الإسرائيلية لمدينة القدس، وقد دافع المندوب الإسرائيلي، في الأمم المتحدة، عن قرار الضم، بأنه لم يعلن مثل هذا القرار، وأن ما قامت به سلط ت الاحتلال ليس أكثر من توحيد المدينة في النواحي الإدارية، والبلدية، ووضع أساس قانوني لحماية الأماكن المقدسة، على حد زعمه، بالرغم من أن قرار الضم لم يستخدم، حصرًا، اصطلاح «ضم» فإن الواضح، الذي لا يحتاج إلى نقاش كبير، هو أن ما قامت به سلطات الاحتلال، بخصوص القدس، يعتبر من أعمال السيادة، لا يصدر إلا عن سلطة تمارس السيادة على أراضيها، ولم تخضع القدس، كما هو الأمر بالنسبة لباقي الأراضي المحتلة، للحكم العسكري، وهو ما يعني عمليًّا ضم القدس إلى الكيان الصهيوني، حتى وإن لم يستخدم هذا التعبير في قرارات سلطات الاحتلال[٣٧].

منذ إعلان الضم الرسمي للقدس، في الأيام الأولى للاحتلال، ورفض سلطات الكيان الصهيوني الانصياع لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، المشار إليه، تحدد الموقف الرسمي للحكومة الإسرائيلية، بل ولغالبية الأحزاب، والقوى السياسية الإسرائيلية، فإن القدس عادت من جديد مدينة موحدة، بعد أن ظلت مدينة مجزأة منذ عام ١٩٤٨، وأنه لا يمكن القبول بإعادة تجزئتها، من جديد، في أي تسوية سياسية، بل إن الموقف الرسمي الإسرائيلي أخذ يعتبر القدس الموحدة «عاصمة أبدية لإسرائيل»، يستوي في ذلك مواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، سواء في ذلك حكومات «العمل»، أو حكومات «الليكود»[٣٨].

لقد شجع الوضع الدولي الإسرائيليين على الاستمرار في سياساتهم العنصرية، والعدوانية، تجاه القدس، فقد قامت حكومة «العمل» خلال السنوات العشر التالية لاحتلال القدس الشرقية (١٩٦٧ـ ١٩٧٧م) بمصادرة ١٧ ألف دونم في منطقة القدس، وبذلك وضعت الأساسات اللازمة لاستيطان القدس، وتهويدها، ولصيغة القدس الكبرى، عن طريق فرض الأمر الواقع، وحتى عندما عاد «العمل» إلى السلطة (عام ١٩٩٢)، فإن حكومته الجديدة استثنت القدس، ومناطق محتلة أخرى، من قرار تجميد الاستيطان الذي اتخذته في يوليو/ تموز العام نفسه[٣٩].

مع هذه التحولات الأساسية اعتبرت القدس محور الصراع، ورمزيته، ومكونه الحضاري، والديني، والسياسي، ورغم استمرار العدوان الصهيوني على الأماكن المقدسة، وعلى الأرض، والأهالي في القدس، وسعيه المستمر، منذ

الأسبوع الأول لاحتلال القطاع الشرقي منها (البلدة القديمة)، عام ١٩٦٧، لتهويدها، ومحو معالم الحضارة العربية الإسلامية فيها. فإن النضال العربي الإسلامي السياسي والمقاوم، استمر لتحريرها، وتوحدت مواقف الأمة العربية والإسلامية على ذلك، بل لقد تأسست «منظمة المؤتمر الإسلامي» أساسًا للقيام بهذا الدور، إثر إحراق المسجد الأقصى من قبل أحد الصهاينة في ٢١/ ٨/ ١٩٦٩م[٤٠].

وعلى الصعيد السياسي والدبلوماسي، بعد محاولات مستمرة، للتوصل إلى حل سياسي، للصراع حول القدس منذ عام ١٩٦٧م، سواء على صعيد المشاريع والقرارات الدولية، أو طروحات الجانبين، بقيت القدس مشكلة أساسية أمام أي حل سياسي للصراع العربي الإسرائيلي، وحتى في اتفاقية كامب ديفيد، التي وقعت بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٩، كانت القدس مشكلة أساسية عند تناول الموضوع الفلسطيني[٤١].

في ديسمبر/ كانون الأول من عام ١٩٨٧م، وتحديدًا بعد مرور سبعين عامًا على احتلال اللنبي لمدينة القدس، اشتعلت الانتفاضة الفلسطينية وبدءًا من غزة، وبعد أيام قليلة، انتقل الجنرال آرييل شارون، المتشدد، إلى شقته الجديدة، في حي للعرب، في المدينة القديمة، وكان ذلك إلماحًا رمزيًا، يعبر عن تصميم أقصى اليمين الصهيوني على البقاء في القدس. ورغم أن الانتفاضة كانت أقل كثافة في القدس منها في بقية الأراضي المحتلة، فإن المدينة شهدت صراعات وإضرابات، وأصبح على الإسرائيليين استيعاب واقع الوفاق التام بين أهالي القدس من الفلسطينيين، والثوار، في الأرض المحتلة، رغم مرور عشرين عامًا على ضم القدس، وكانت إحدى النتائج العملية للانتفاضة هي أن القدس أصبحت مدينة مرة ثانية. وفي تلك المرة، لم تكن هناك أسلاك شائكة، أو منطقة ملغمة، منزوعة السلاح بين القدس بشطريها الشرقي والغربي، إلا أن القدس العربية صارت منطقة لا يستطيع الإسرائيليون دخولها وهم آمنون، فلو حدث وعبر الحاجز غير المرئي، لتعرضوا لاحتمال رميهم، أو قذف عرباتهم بحجارة الصبية الفلسطينية، مع احتمال وقوع إصابات، وبذا أصبحت القدس الشرقية أرضًا معادية، وحققت الانتفاضة نتائج لافتة على المستوى الدولي، وأصبح الرأي العام العالمي يعي، بأسلوب جديد، الطبيعة العدوانية للاحتلال الإسرائيلي للقدس، والمناطق المحتلة، وذلك خلال مشاهد الجنود الإسرائيليين المسلحين وهم يطاردون «أطفال الحجارة» ويهاجمونهم بالقنابل، ويكسرون عظام أيديهم، وأرجلهم[٤٢].

مع انهيار النظام العربي، بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ـ ١٩٩١)، وعلى أصداء تصاعد الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، التي استمرت منذ أواخر عام ١٩٨٧م ضد الاحتلال الإسرائيلي، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بفكرة عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط، بهدف تسوية القضية الفلسطينية، نهائيًا، وقد عقد المؤتمر بالفعل في مدريد، عام ١٩٩١م بحضور الطرف الفلسطيني. وبعد مفاوضات ثنائية، ومتعددة الأطراف، منبثقة عن المؤتمر لم يتوصل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي إلى أي اتفاق، وإن جاء اتفاق أوسلو، سمي بإعلان مبادئ عام ١٩٩٣م، تبعته عدة اتفاقيات مرحلية، أعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦م، على مشارف الوصول إلى المفاوضات النهائية، حسب ما ورد في إعلان المبادئ المذكورة.

في مطلع عام ٢٠٠٠م، أخذت جهود البدء بالمفاوضات النهائية منحى أكثر جدية، حيث عقدت مفاوضات استمرت لحوالي أسبوعين في منتجع كامب ديفيد في الولايات المتحدة الأمريكية، سميت مفاوضات كامب ديفيد

الثانية، في أواسط العام، وانتهت بالفشل في ٢٥ يوليو/ تموز من العام نفسه، وكانت القدس، كما أعلن رسميًا، العقبة الأساسية أمام التوصل لأي اتفاق بين الجانبين[٤٣].

صحيح أن بحث مسألة القدس لم يتم بشكل جاد، في مختلف مراحل التفاوض الثنائي ومتعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد (١٩٩١م). وأصر الجانب الإسرائيلي على موقف محدد بأن القدس الكبرى، والشرقية، والغربية تعتبر «عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية»، وأن السيادة عليها ستبقى إسرائيلية كاملة، مع حفظ حقوق الأديان الأخرى في أداء شعائرها، بأماكنها المقدسة؛ ولذلك سادت التوجهات نحو تأجيل بحث مسألة القدس، بوصفها قضية معقدة. وبقبول الجانب العربي، والفلسطيني لهذا الأمر الواقع، تم تقديم التنازل الأول عن الحق، والسيادة المطلقة للفلسطينيين، على مدينة القدس، بشطريها، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، قد أشارت في رسالة الضمانات للفلسطينيين، أنه سيجري تحديد مكانة القدس النهائية في المفاوضات. ورغم رفض إسرائيل اشتراك ممثلين من شرقي القدس في الوفد الفلسطيني المفاوض، في المراحل الأولى، فإنها عادت وقبلت في الجولة التاسعة من المفاوضات مشاركة فيصل الحسيني، في الوفد الفلسطيني، مع أنه من القدس الشرقية.

كما تم، في مؤتمر مدريد، الاتفاق على تأجيل قضايا جوهرية أخرى، يتعلق بعضها بالقدس، أيضًا، ومنها المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، والترتيبات الأمنية، والحدود، وهو ما أعطى إسرائيل فرصة كافية للتوسع في فرض الأمر الواقع، ديموغرافيًا، واستيطانيًا، على الأخص فيما يتعلق بمصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، وشق الطرق الالتفافية، وفصل القدس عن بقية المناطق الفلسطينية.

تم الاتفاق في إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني على تأجيل البت في وضع القدس النهائي، حيث أخرجت القدس من مجال نفوذ الحاكم الذاتي الفلسطيني.

من جهة أخرى، لم ينص الاتفاق المذكور على إبقاء الوضع القائم للمسائل المؤجلة، مثل القدس، على ما هو عليه، ما سمح لإسرائيل بالاستمرار في إجراءات التهويد المختلفة، بين يدي المفاوضات النهائية، التي ستشمل الوضع النهائي للقدس[٤٤].

لكن يبقى السؤال مطروحًا، ما معنى سلام يترك المشاكل الكبرى الأساسية كلها معلقة، وخاصة مشكلة القدس، ولا تبحث إلا في نهاية المفاوضات؟! ولم يسأل أحد، وإذا لم نتفق عليها، في النهاية، فماذا يكون الموقف؟ والحقيقة أن هذه المشاكل معلقة ومؤجلة عند العرب، ولم تكن مؤجلة أو معلقة عند إسرائيل، فقد أعلن إسحاق رابين، عشية توقيع اتفاق أوسلو، قائلًا: «جئتكم من أورشليم القدس التاريخية، الأبدية، الموحدة لشعب إسرائيل»[٤٥].

واستثمرت إسرائيل هذا التأجيل في الاستمرار في إجراءاتها العدائية، تجاه المدينة، وأهلها، حيث استمرت في إجراء حفرياتها تحت المسجد الأقصى، فكان افتتاحها لنفق الأقصى في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٦م، ما أثار احتجاجات فلسطينية عنيفة.

خلافًا لما تصوره البعض، فإن توقيع «اتفاق أوسلو»، فتح الشهية الاستيطانية في الأراضي المحتلة، خاصة في القدس، والضفة الغربية، وذلك استمرارًا لسياسة فرض الأمر الواقع الإسرائيلية، التي قلصت منذ عام ١٩٦٧م الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية[٤٦].

في ظل تداعيات سياسية مختلفة، على الصعيدين الفلسطيني والإسرائيلي، شهد منتصف شهر يوليو/ تموز من عام ٢٠٠٠م محاولة حاسمة لدفع الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، إلى توقيع اتفاق إطار بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وأطلق على هذه القمة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود باراك، ورئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، وبرعاية الرئيس الأمريكي، بيل كلينتون، قمة كامب ديفيد، غير أن الأطراف لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق محدد، وأعلن عن فشل القمة، رسميًا، بسبب عدم القدرة على الاتفاق على مسألة وضع القدس، والأماكن المقدسة فيها، في حين أعلن الجانب الفلسطيني أنه رفض التنازل عن السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية[٤٧].

كشفت مفاوضات ما سمي بالوضع النهائي، في عمليات التسوية، لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي عن المخططات الصهيونية تجاه القدس، والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، وكذلك عن الدعم الأمريكي المطلق لهذه المخططات، بالإضافة إلى كشفها أن بالإمكان الصمود أمام هذه الضغوط، بفضل دعم عربي إسلامي للطرف الفلسطيني[٤٨].

رغم هذا الفشل، دخلت عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية مرحلة حاسمة؛ لأن القضايا الجوهرية في الصراع ـ وعلى رأسها القدس ـ أصبحت محط بحث على طاولة المفاوضات. واستمر الاتجاه الإعلامي يتبادل الاتهامات بالمسؤولية عن فشل المفاوضات بين الجانبين إلى أن قامت السلطات الإسرائيلية باستفزاز المشاعر الدينية الإسلامية لدى العرب، حين اقتحم شارون، وتحت حماية ثلاثة آلاف جندي إسرائيلي، ساحات الحرم الأقصى، مدنسًا حرمته، في استعراض استفزازي للقوة، ما استنفر المصلين فيه للتصدي لهذا الاقتحام، فدار اشتباك بينهم وبين المقتحمين الصهاينة، استخدم فيه المصلون الكراسي، والأحجار، والعصي، والأحذية، دفاعًا عن الحرم، فيما رد المقتحمون بالرصاص الحي، فسقط على الفور في لحظات الاقتحام تسعة شهداء عرب، وخمسون مصابًا، ما استنفر أهالي القدس الذين تدفقوا على الحرم مدافعين عنه، ففر منه شارون وعساكره، دارت هذه الوقائع يوم ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠، ومن ثم اندلعت انتفاضة الأقصى والاستقلال، فقامت قوات الاحتلال، في اليوم التالي بمجزرة دامية في الحرم القدسي، عقب انتهاء صلاة الجمعة، ومن ثم ممارسة شتى أنواع العنف، والإرهاب المنظم ضد الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي المحتلة. وعلى إثر ذلك تحركت الدبلوماسية، الأمريكية، والأوروبية، والأمم المتحدة، وبعض حلفائها في المنطقة، بالضغط على الجانب الفلسطيني لوقف الانتفاضة.

ويمكن لنا تحديد أسس ومكونات الموقف العربي الدولي بشأن القدس بما يلي:

ـ إن القدس الغربية (المحتلة عام ١٩٤٨م)، أصبحت جزءًا من الدولة الإسرائيلية.

ـ إن القدس الشرقية، بما فيها البلدة القديمة المقدسة، والأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، تعتبر أراضي محتلة، بالقوة، من قبل إسرائيل، ويجب الانسحاب الكامل منها، وفق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ عام ١٩٦٧م.

ـ إن الإجراءات الإسرائيلية بالمصادرة، والهدم، والاستيطان، وخلافه في القدس الشرقية، وفق حدود ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧م تعد باطلة، وغير قانونية[٤٩].

وأخيرًا، فإن أي عملية تفاوضية تتم خارج نطاق الضغط العملي على الاحتلال، عبر الانتفاضة والمقاومة الفاعلة، لن تتمكن من استرجاع حتى الفتات من الحق العربي، السياسي السيادي، والديني والإنساني، في مدينة القدس. وستبقى قضية القدس أساس الصراع على مدى الأجيال القادمة.

هوامش الفصل الأول:

(١) خالد عمار، **القدس عبر العصور**، مركز فجر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٤، ٥.

(٢) بهاء فاروق، **فلسطين بالخرائط والوثائق**، دار هلا، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٣٩.

(٣) عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص ٦.

(٤) فاروق، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٧١.

(٥) عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧.

(٦) **المرجع نفسه**، ص ٨.

(٧) **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

(٨) خليل سركيس، **تاريخ القدس**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٠٧ـ ١٠٩.

(٩) محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**، ط١، مركز الإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٦٦، ١٦٧.

(١٠) كارين أرمسترونج، **القدس مدينة واحدة وعقائد ثلاث**، ط١، ترجمة فاطمة نصر، محمد عناني، سطور، القاهرة ١٩٩٨، ص ٦٦٥، ٦٦٦.

(١١) **المرجع نفسه**، ص ٥٥٢، ٥٥٣.

(١٢) **المرجع نفسه**، ص ٥٥٢، ٥٥٣.

(١٣) عارف العارف، **تاريخ القدس**، القاهرة، دار المعارف، ص ١١٥ـ١١٧.

(١٤) عمار، **مرجع سبق ذكره**، صـ ٢٦.

(١٥) خالد عزب، **القدس المدينة، التهويد**، ط١، مركز التوثيق والدراسات والتربية الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٨.

(١٦) أرمسترونج، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٥٩ـ٥٩٢.

(١٧) فاروق، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦.

(١٨) عز الدين فودة، **قضية القدس**، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٤١، ٤٢.

(١٩) عبد العزيز الثعالبي، **خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس**، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م.

(٢٠) أرمسترونج، **مرجع سبق ذكره**، ص ٦٠٦.

(٢١) عادل حسن غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩٣٦م حتى الحرب العالمية الثانية**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٤٢ـ٥٠.

(٢٢) **المرجع نفسه**، ص ١٤٢ـ ١٤٥.

(٢٣) أرمسترونج، **مرجع سبق ذكره**، ص ٦١٩.

(٢٤) **المرجع نفسه**، ص ٦١٧.

(٢٥) الهيئة العامة للاستعلامات، **وثائق فلسطين** (مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية)، الجزء الأول، منشورات وزارة الإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦٩م، ص ٢٤١.

(٢٦) فودة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠ ـ٦٥.

(٢٧) أرمسترونج، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢١.

(٢٨) **المرجع نفسه**، ص ٦٢٢، ٦٢٣.

(٢٩) فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٨.

(٣٠) أرمسترونج، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢٨، ٦٢٧.

(٣١) فودة، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢، ٧٣.

(٣٢) فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٩.

(٣٣) عزب، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦، ٣٧.

(٣٤) حسين إمام، **القدس ١٩٤٧ـ ١٩٦٧**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ٢٠٠٥م، ص ٢١١.

(٣٥) أرمسترونج، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥٦، ٦٥٧.

(٣٦) فايز فهد جابر، **القدس ماضيها وحاضرها ومستقبلها**، ط١، دار الجليل، عمان، ١٩٨٥م، ص ٢٠٤.

(٣٧) الهيئة العامة للاستعلامات، **ملف قضية القدس**، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٠٢٩.

(٣٨) جابر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٥.

(٣٩) هشام جعفر، أحمد تهامي، **الاستيطان الصهيوني في القدس**، رام الله، دائرة الثقافة في السلطة الفلسطينية، ١٩٩٧م، ص ١٣.

(٤٠) فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٠.

(٤١) **المرجع نفسه**، ص ٢٧٨.

(٤٢) أرمسترونج، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦٥، ٦٦٦.

(٤٣) فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٨.

(٤٤) **المرجع نفسه**، ص ٢٧٩.

(٤٥) يوسف قرضاوي، **القدس قضية كل مسلم**، ط١، مركز الإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٢٣.

(٤٦) جعفر، تهامي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

(٤٧) فاروق، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

(٤٨) أحمد صدقي الدجاني، **القدس وانتفاضة الأقصى وحرب العولمة**، ط١، مركز الإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٢٠٣.

(٤٩) فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٣.

* * *